الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة

منظمة
الصحة العالمية
لبنان

ملخص تنفيذي

الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي: رؤية ٢٠٣٠

بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

مقدمة

يمر لبنان بواحدة من أشد الأزمات تعقيدًا في تاريخه الحديث، والتي نجمت عن تداخل الاضطرابات السياسية والانهيار الاقتصادي والاجتماعي وتداعيات وباء كوفيد -١٩. وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال النزاعات وعدم الاستقرار تؤدي إلى تدفق النازحين، الذين يشكلون الآن حوالي ثلث السكان في لبنان.

كشفت الأزمات المتتالية التي عانى منها لبنان عن ثغرات في النظام الصحي، منها إعطاء الرعاية المتخصصة الاولوية على حساب الرعاية الوقائية والأولية، ضعف إمكانيات المؤسسات الصحية العامة، تعددية الجهات الضامنة وتعدد تعريفاتها، وتحفيز الطلب الناجم عن العرض، مع وعود غير واقعية وغير مستدامة لتأمين الخدمات الصحية للأفراد. كل ذلك أدى الى ان نظاما صحياً لا طالما تميز بمرونته قد أضحى على شفير الانهيار. نتيجة لذلك، ضعفت القدرة على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة للسكان، وخاصة للفئات المستضعفة. ولوحظ تراجع في المؤشرات الصحية في عدة نواحي: متوسط العمر، ووفيات الأمهات، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسب تحصين الأطفال. كما عاودت أمراض منسية كالدفتيريا والتيتانوس والكوليرا بالظهور، وبدأت المكاسب الصحية التي تحققت في السنوات السابقة في التلاشي.

أثرت الأزمة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والاستفادة منها. ففي عام ٢٠٢٠، ارتفعت نسبة الأسر التي تواجه صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ في غضون ٤ أشهر تقريبًا. وانخفضت حالات الاستشفاء، ولا سيما لإجراء العمليات الجراحية بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢١، وانخفض متوسط أيام الاستشفاء الشهري بنسبة ٢٥٪. وأصبحت تكلفة العلاج والاستشارات الطبية والتنقل إلى المرافق الصحية باهظة بالنسبة للكثيرين، مما أدى إلى تأخر سعي المرضى للحصول على العناية الطبية، وتفاقم وضعهم الصحي في كثير من الأحيان. و من جهة أخرى، اقترنت التحديات للوصول إلى الرعاية الصحية المتخصصة مع ازدياد الطلب على الخدمات التي تقدمها شبكة الرعاية الصحية الأولية. وظهرت فرصة لإعادة موضعة الرعاية الصحية الأولية كبوابة لخدمات صحية ذات جودة عالية بتكلفة مقبولة، وللمضي قدمًا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

أصبح استنزاف الموارد البشرية مؤخرًا ولا سيما ذات الكفاءات العالية والتخصصات الدقيقة مصدر قلق متزايد، حيث غادر البلاد أكثر من ٢٠٪ من الممرضات وحوالي ٤٠٪ من الأطباء. بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل التي صاحبت الأزمة الاقتصادية كتسريح العمال وخفض الرواتب وإغلاق الصيدليات وتقليص أنشطة المستشفيات، أثرت بشكل كبير على القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية. وقد أدى هذا النقص في الموارد البشرية المؤهلة إلى تعريض جودة خدمات الرعاية الصحية وتوفرها للخطر.

كما تضرر قطاع الأدوية بشدة من جراء الأزمة. ففي عام ٢٠٢٠، أدت الأزمة الاقتصادية بالإضافة الى سياسة الدولة في الاعتماد على الاستيراد إلى انخفاض الواردات من الأدوية والمستلزمات الطبية، مما نتج عنه نقص حاد في السوق. وبرزت ممارسات الاكتناز، والتهريب، والسوق السوداء، ودخول الأدوية والمستلزمات المنخفضة الجودة والمزورة إلى البلاد كعواقب للشح الحاصل.

أضحت الموارد المتاحة غير كافية لتغطية الاحتياجات الصحية للسكان. وظهرت فجوة هائلة في التمويل الصحي، إذ تراجعت الميزانية الإجمالية لوزارة الصحة العامة من حوالي ٤٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى أقل من ٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال لبنان ملتزمًا بتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ ويجدد التزامه بتعزيز الصحة والوصول العادل لخدمات صحية ذات جودة عالية دون الوقوع في تحديات مالية.

مع تزايد التحديات وتضاؤل الموارد، برزت أكثر من أي وقت مضى أهمية وضع استراتيجية تسلط الضوء على الأولويات، وتحدد الاتجاه لتجاوز أوجه القصور والبناء على نقاط القوة. ستساهم هذه الاستراتيجية، بقيادة وزارة الصحة العامة، في إعادة هيكلة النظام الصحي ليصبح أكثر إنصافًا وتكاملًا وفعالية، مما يضمن الوصول الشامل إلى رعاية عالية الجودة مرتكزة على الأفراد. كما انه من المتوقع أن يساهم تعزيز الاستثمار في الصحة في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وبالتالي أن يكون له مكاسب تتجاوز إطار الصحة العامة.

الاستراتيجية الوطنية للصحة: رؤية ٢٠٣٠

أهداف ومحصلات الاستراتيجية الوطنية للصحة في لبنان

تهدف الاستراتيجية إلى:

- الحفاظ على الشراكات الاستراتيجية بين أصحاب القرار و الشركاء في القطاع الصحي و الإجماع على جداول الأعمال المشتركة التي تخدم المصلحة العامة
- تحديد أولويات الإجراءات الإستراتيجية وتسخير الموارد المطلوبة لإحداث نقلة نوعية في إدارة تقديم الخدمات
- بناء قدرة القطاع الصحي للتصدي التحديات القادمة وتصميم وتنفيذ استجابات فعالة وكفؤة ومنصفة ، تتماشى مع التوقعات المشروعة للمجتمعات والأسر والأفراد
- الاستجابة للأزمات الحادة مع الحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية والعمل على أجندة التنمية
- تعزيز القطاع الصحي باعتباره قطاعًا منتجًا يؤدي إلى تكوين أفراد منتجون يتمتعون بصحة جيدة ، ويخلق فرص عمل ويدعم الاقتصاد

تعيش المجتمعات والأسر والأفراد حياة أكثر صحة ويتمتعون بإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة

يعمل مقدمو الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص معًا لحماية صحة الافراد وتحسينها ، من خلال معالجة المحددات الرئيسية للصحة ، والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية ، والعمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة

تعزز الثقة بالسلطات الصحية اللتي تعمل من أجل المصلحة العامة وتلتزم بعدم ترك أي شخص خلف الركب

إطار العمل: الإغاثة الفورية والتعافي

ان المطلوب هو استجابة فورية للوضع الحالي لمنع انهيار قطاع الصحة، اذ هناك احتياجات واضحة وملحة لدى المؤسسات الصحية والمجتمعات لتخطي الأزمة الحالية المعقدة. لذا، من مهم جداً إقرار تدابير عاجلة وواضحة لضمان استدامة الإجراءات والمساهمة في تحقيق النتائج المرجوة على المدى القصير والمتوسط والطويل. اما بالنسبة لتمويل القطاع، فيمكن تأمينه من مصادر ووكالات متعددة، بما في ذلك المساعدات الدولية ودعم القروض الميسرة كجسر للانتقال من الدعم الإنساني والطارئ إلى التمويل المستدام.

(أ) صندوق الاستجابة للأزمات الصحية والتعافي منها

لخدمة هذا الغرض، يمكن إنشاء وإدارة صندوق الاستجابة للأزمات الصحية والتعافي منها من خلال نظام شامل على مستوى القطاع الصحي مع ضمان الشفافية والمساءلة واحترام مبادئ الحكم الرشيد.

(ب) المجلس الوطني للاستجابة للأزمات الصحية والتعافي منها

تضع الحكومة الاطر المطلوبة لإنشاء المجلس الوطني للاستجابة للأزمات الصحية والتعافي منها، والذي قد يجمع، تحت قيادة وزارة الصحة العامة، الشركاء الرئيسيين والوكالات التي تلعب دورًا ناشطًا في قطاع الصحة كالممولين والمنفذين. يعمل المجلس كمنتدى للحوار حول السياسات التي تسعى الى تطوير القطاع والإشراف على صندوق الاستجابة للأزمات الصحية والإنعاش.

التوجهات الاستراتيجية الصحية الوطنية

وضعت وزارة الصحة العامة اللبنانية، بدعم من منظمة الصحة العالمية، الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة في لبنان لعام ٢٠٣٠، والتي تحدد خمس اتجاهات استراتيجية لتعافي القطاع الصحي. في كل من هذه الاتجاهات استراتيجية، على أصحاب القرار والشركاء في قطاع الصحة توحيد جهودهم للاستجابة وإعادة بناء نظام صحي مستدام وقادر على الصمود، مع المشاركة في تحديد اتجاه التعافي والإصلاح.

هذه الاتجاهات الاستراتيجية هي:

١	**تعزيز حوكمة قطاع الصحة، وتمكين وزارة الصحة العامة من تنظيم وضمان وظائف الصحة العامة الأساسية**
١.١	إضفاء الطابع المؤسساتي على الحوكمة
٢.١	تمكين الدور القيادي للوزارة والتنسيق بين القطاعات والمشاركة المجتمعية
٣.١	تعزيز اللامركزية والاستقلالية
٤.١	ضمان الأمن الصحي والوظائف الأساسية الأخرى للصحة العامة
٥.١	ترسيخ ممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة
٢	**ضمان نظام تمويل وحزم خدمات بهدف الوصول الى تغطية صحية شاملة، مما يضمن لجميع الناس الوصول العادل إلى الخدمات الصحية الأساسية دون تحمل ضائقة مالية**
١.٢	ضمان التمويل الكافي وتصميم حزمة خدمات أساسية موحدة
٢.٢	تطوير أدوات لتحديد الفقراء والمستضعفين واعتماد آليات لاستهدافهم بشكل أفضل
٣.٢	إشراك صناديق التأمين الخاص بشكل رسمي، بما في ذلك صناديق التعاضد، من خلال تغطية منظمة وموحدة، مع التركيز على قطاع العمل غير الرسمي
٤.٢	مراجعة وتنسيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، و إيجاد آليات موحدة عبر الصناديق العامة
٥.٢	إعادة ضبط آليات الدفع الخاصة بالوزارة والأموال العامة للحصول على قيمة أفضل مقابل المال في شراء السلع والخدمات وتوحيد عمليات التدقيق الطبي والمالي
٦.٢	انشاء خارطة طريق لتحقيق الهدف البعيد المدى لتوحيد صناديق الصحة العامة تحت سلطة صحية واحدة مستقلة
٣	**تحويل نظام تقديم الخدمات الصحية الى نظام يرتكز على الناس في إطار التغطية الصحية الشاملة**
١.٣	توسيع نطاق شبكة الرعاية الصحية الأولية الوطنية، وتحديد المستفيدين من المراكز الرعاية الصحية الأولية، وموضعة مراكز الرعاية الصحية الأولية كخط التماس الأول مع القطاع الصحي وإنشاء نظام إحالة يمنح امتياز للمستشفيات العامة في الخطوط الأمامية
٢.٣	إعادة تعريف نموذج الرعاية الثانوية والثالثية مع التركيز على المستشفيات العامة في الخطوط الأمامية
٣.٣	إعادة تنظيم التغطية الصحية وتوفير خدمات الرعاية الصحية الطارئة
٤.٣	تحويل الرعاية طويلة الأجل إلى ممارسة مهنية تحترم حقوق الإنسان وتقوية الرعاية التلطيفية
٥.٣	إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات بما يتعدى توفير الرعاية في المستشفيات
٤	**تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض**
١.٤	البحث عن نهج مشترك بين القطاعات لمعالجة المحددات الاجتماعية لعدم المساواة الصحية وتعزيز مفهوم الصحة في جميع السياسات
٢.٤	استخدام التواصل والتعبئة الاجتماعية من أجل الصحة
٣.٤	استهداف الشباب وتعزيز برنامج الصحة المدرسية
٤.٤	تصميم وتنفيذ برامج تستهدف الأمراض غير المعدية مدمجة في مستويات مختلفة من الرعاية الصحية
٥.٤	محاربة الأمراض المعدية
٦.٤	تنفيذ استراتيجية التغذية الوطنية
٥	**تعزيز مرونة النظام الصحي وقدرته على التكيف من خلال تقوية اللبنات الأساسية له**
١.٥	تنمية القوى العاملة الصحية والاحتفاظ بها
٢.٥	تنظيم نظام المعلومات الصحية الوطني
٣.٥	تنظيم المنتجات والتقنيات الطبية

التركيز على حزم التعافي

تم تحديد أربع مجالات للدعم الاستراتيجي وإنعاش قطاع الصحة بالإضافة الى مجال خامس شامل إضافي يتعلق بالرقمنة. وقد تم اقتراح مجموعة متكاملة من الإجراءات لكل مجال ضمن إطار شفاف وخاضع للمساءلة.

الدعم الاستراتيجي ١ : توسيع التغطية الصحية الشاملة

يجب توسيع التغطية الصحية الشاملة لضمان حصول الجميع على رعاية جيدة في الوقت المناسب، مع الترتيبات اللازمة لتجنب تعريض المستخدمين لصعوبات مالية.

تشمل خطوات العمل لتوسيع التغطية الصحية الشاملة ما يلي:

- أعادة تعريف حزمة الخدمات الصحية التي تضمن الوصول العادل للخدمات
- إعادة تصميم تقديم الخدمة للسماح بجودة أفضل وتجارب مرضية للمرضى
- الاستثمار في الموارد البشرية
- الاستفادة من وتوسيع الإنجازات التي تحققت كضمان الحصول على الأدوية والتكنولوجيا بأسعار معقولة
- تأمين التمويل اللازم من مصادر مختلفة

الدعم الاستراتيجي ٢: حياة أكثر صحة

التركيز على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال:

- اتخاذ اجراءات على مستويات السياسات والوقاية والفحص والإدارة لتقليل المخاطر الصحية
- مراقبة صحة السكان وتعزيزها
- إشراك العاملين الصحيين المجتمعيين في الوقاية والرصد ومبادرات الصحة العامة الأخرى وتحسين أجورهم

الدعم الاستراتيجي ٣: التأهب والتعافي من الطوارئ الصحية

يهدف الأمن الصحي إلى استباق حالات الطوارئ الصحية وتحسين استعداد الدولة لمواجهة الحوادث والأوبئة الصحية. في إطار نهج تحدي الأخطار، وتماشياً مع القوانين الصحية الدولية. وفي هذا المجال يتعين على وزارة الصحة العامة والشركاء في القطاع تطوير برامج ومبادرات من أجل:

- ضمان القدرة على الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها من خلال تطوير خطط وانظمة عالية الجودة، مرنة، ومحدثة مع خطوط واضحة للقيادة والتواصل بشأن المخاطر
- تعزيز القدرة التنسيقية للوزارة، والتي تشمل إنشاء وحدة وفريق عمليات الطوارئ لتنسيق الاستعداد للطوارئ الصحية والاستجابة لها، ووضع خطط لبناء القدرات وتعزيز الشراكة بين القطاعات
- إعادة إنشاء وظائف الصحة العامة الحيوية، بما في ذلك مختبر الصحة العامة المركزي، ومراقبة مضادات الميكروبات، والبرنامج الوطني للوقاية من العدوى ومكافحتها
- مكافحة الأمراض المعدية باتباع نهج One Health، وهو مكون رئيسي في الأمن الصحي.

الدعم الاستراتيجي ٤: الحوكمة الصحية

تهدف الحوكمة الصحية للمصلحة العامة الى إعادة بناء الثقة في السلطات الصحية ومواءمة الموارد الحكومية وغير الحكومية مع الأهداف الوطنية والمصلحة العامة. يجب تطوير البرامج والمبادرات من أجل:

- تفعيل مفهوم الصحة في جميع مفاهيم السياسات
- حوكمة القطاع على أساس الأدلة والبراهين من خلال الاتفاق على أجندة مشتركة تهدف الى:
  - توسيع التغطية الصحية الشاملة من خلال عمل الفرقة المعنية بحزمة الخدمات الصحية
  - تحديد الفقراء والمستضعفين
  - تصميم خطة وطنية لنظم المعلومات الصحية
  - وضع خارطة طريق لتوحيد جميع الأموال العامة تحت سلطة مستقلة واحدة مع نظام حوكمة واضح المعالم
  - إضفاء الطابع المؤسساتي والحفاظ على إدارة القطاع التشاوري
  - بناء الهيكل التنظيمي للوزارة وتحديثه

الدعم الاستراتيجي ٥: الرقمنة

لتنفيذ الدعم الاستراتيجي للمجالات الأربع، من الضروري الاستثمار في نظام المعلومات الصحية. و بات من المعلوم ان الرقمنة تؤدي الى اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة و البراهين، وتساعد على تجنب الازدواجية في التغطية و الاستفادة من الخدمات، وتساهم في استهداف الفئات المستضعفة، وتشمل المؤشرات ومراقبة سلامة المرضى، والأهم من ذلك كله، تضمن الشفافية و تفسح المجال للمساءلة.